

**تأثير سعر الصرف على القطاع التجاري في العراق للفترة
2023 - 2013**

**علي عيسى عبد الجبوري
أ.د محمد بيدار برجين
جامعة المصطفى العالمية**

The Impact of the Exchange Rate on the
Commercial Sector
in Iraq for the Period 2013-2023

تأثير سعر الصرف على القطاع التجاري في العراق للفترة 2013-2023

Ali Issa Abed AL-Jubouri*
Prof. Dr. Mohammad Bidar Parchin
Al-Mustafa International University

علي عيسى عبد الجبوري*
أ.د محمد بيدار برجين
جامعة المصطفى العالمية

تاريخ النشر: 2025/09/01

Received: 15/01/2025

تاريخ القبول: 2025/01/27

Accepted: 27/01/2025

تاريخ الاستلام: 2025/01/15

Published: 01/09/2025

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير سعر الصرف على القطاع التجاري في العراق خلال الفترة من 2013 إلى 2023، مع التركيز على تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية والداخلية. ولتحليل العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات التجارية مثل الصادرات والواردات والمصروفات والإيرادات، لتحليل البيانات تم استخدام برنامج EViews12، نموذج المعادلات المتزامنة وطريقة المربعات الصغرى ثلاثية المراحل (3SLS). في الإطار النظري، تم استعراض مفاهيم سعر الصرف وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى أهمية القطاع التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي. أما في الجانب العملي، فقد تم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية متقدمة. تظهر النتائج أن ارتفاع سعر الصرف له تأثير إيجابي على الصادرات، مما يجعلها أكثر تنافسية في الأسواق العالمية. في المقابل، فإن ارتفاع سعر الصرف له تأثير سلبي على الواردات والإيرادات، حيث يزيد من تكاليف الواردات ويقلل من القوة الشرائية المحلية. كما أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير إيجابي على الصادرات، وهو ما يتوافق مع اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الصادرات النفطية. بناءً على النتائج، يوصى بأن تعمل العراق على تنويع سلة صادراتها لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التجارة الخارجية، التجارة الداخلية، القطاع التجاري العراقي.

Abstract

This study aims to analyze the impact of the exchange rate on the trade sector in Iraq during the period from 2013 to 2023, focusing on the impact of exchange rate fluctuations on foreign and domestic trade. To analyze the relationship between the exchange rate and trade variables such as exports, imports, expenditures and revenues, the EViews12 program, the simultaneous equations model and the three-stage least squares (3SLS) method were used to analyze the data. In the theoretical framework, the concepts of the exchange rate, its types and the factors affecting it were reviewed, in addition to the importance of the trade sector in promoting economic growth. As for the practical side, the data were analyzed using advanced statistical methods. The results show that the rise in the exchange rate has a positive impact on exports, making them more competitive in global markets. In contrast, the rise in the exchange rate has a negative impact on imports and revenues, as it increases import costs and reduces local purchasing power. In addition, the rise in oil prices has a positive impact on exports, which is consistent with the Iraqi economy's heavy reliance on oil exports. Based on the results, it is recommended that Iraq work on diversifying its export basket to reduce dependence on oil exports.

Keywords: Exchange Rate, Foreign Trade, Domestic Trade, Commercial Sector Iraq.

المقدمة:

تعتبر تقلبات أسعار الصرف من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لأي دولة، ويمكن أن يكون لهذه التقلبات تأثير واسع النطاق على التجارة الداخلية والخارجية للعراق، فمن ناحية يمكن لتغيرات سعر الصرف أن تساعد في زيادة القدرة التنافسية للصادرات، ولكن من ناحية أخرى، تزيد تكاليف الاستيراد وأسعار السلع الأجنبية، ويمكن أن يخلق هذا الوضع مشاكل للمستهلكين والمنتجين وحتى صناع السياسات، وتقلبات سعر الصرف لها تأثير كبير على قطاع التجارة في العراق، وخاصة في ظل اعتماد البلاد الشديد على عائدات النفط والسلع المستوردة، وتؤدي تقلبات سعر الصرف إلى تغييرات في أسعار السلع المستوردة، ومع انخفاض قيمة الدينار العراقي، تصبح السلع المستوردة أكثر تكلفة، وتعرف هذه التقلبات بأنها العامل الرئيسي المؤثر على قطاع التجارة في العراق، حيث تؤثر آثارها بشكل مباشر على التحديات المتعلقة بالواردات والصادرات والقدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، وإذا كان سعر الصرف مستقرًا، فإن التخطيط الاقتصادي للبلاد والنجاح التجاري يتيسر. إن فهم هذه الديناميكيات يمكن أن يساعد المستثمرين وصناع القرار على تبني استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة تقلبات أسعار الصرف وتحسين الوضع التجاري للبلاد كما تشكل تقلبات أسعار الصرف تحديًا كبيرًا لقطاع التجارة العراقي، حيث لا تؤثر فقط على استقرار الأسعار وتنافسية المنتجات، بل تتفاعل أيضًا مع الظروف الدولية مثل أسعار النفط وسعر صرف الدولار.

مشكلة البحث :

تواجه التجارة الخارجية العراقية تحديات كبيرة نتيجة لتقلبات سعر الصرف، خاصة في ظل اقتصاد يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. هذه التقلبات تؤدي إلى اضطراب في أسعار المنتجات المحلية وزيادة تكلفة الواردات، مما يؤثر على القدرة التنافسية للصادرات، ويحد من التنوع الاقتصادي. علاوة على ذلك، تؤثر تقلبات سعر الصرف على استقرار الأسواق المحلية، حيث تضعف القوة الشرائية للمستهلكين وتزيد من عبء الواردات. في الفترة بين 2013 و 2023، شهد العراق تغييرات في سياسات الصرف، وتأثر بالعديد من الصدمات الاقتصادية، مثل تراجع أسعار النفط والأزمات المالية العالمية والإقليمية. تكمن أهمية دراسة المشكلة في تحديد مدى تأثير هذه التقلبات على التجارة الخارجية العراقية بشقيها (الصادرات والواردات)، وتحليل مدى كفاءة أدوات السياسة النقدية والمالية في التعامل مع هذه التحديات. تسعى الدراسة إلى تزويد صناع القرار بتوصيات تساهم في تحسين استقرار سعر الصرف وتنويع الاقتصاد بما يحقق التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

إن البحث تأثير سعر الصرف على القطاع التجاري للعراق في الفترة 2013-2023 له أهمية خاصة، وذلك لأن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على حجم الصادرات والواردات وأسعار المنتجات المحلية، وكذلك القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين. إن دراسة آثار تقلبات سعر الصرف يمكن أن تساعد صناع السياسات في تطوير استراتيجيات عملة واقتصادية أكثر ملاءمة.

فرضية البحث:

تؤثر تغيرات سعر الصرف بشكل سلبي على حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وعلى الميزان التجاري الداخلي في العراق خلال الفترة 2013-2023.

اسئلة البحث:

1. كيف أثرت تغيرات سعر الصرف خلال الفترة 2013-2023 على حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وعلى الميزان التجاري الداخلي في العراق؟
المبحث الاول الاطار النظري:

اولاً مفهوم سعر الصرف: يشير سعر الصرف إلى مقدار العملة الوطنية التي يجب دفعها لاستبدالها بعملة بلد آخر. بعبارة أخرى، يُظهر سعر الصرف قيمة وحدة من العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة المحلية. في الواقع، يشير سعر الصرف إلى سعر شراء أو بيع وحدة من العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية لبلد ما (عباسي فرد، 2020 : 41). يعد سعر الصرف أحد أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي لأي بلد وله تأثير مباشر على التجارة الدولية. ببساطة، يمكن فهم سعر الصرف كمقياس لمعروض أموال بلد ما مقابل العملات الأخرى (Roubaud & Arouri، 2018 : 25).

ويعرف سعر الصرف بأنه الأداة الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأجنبية وغالباً ما يستخدم كأداة أكثر فعالية في تعزيز الصادرات وتأمين الواردات (فخري، 2011: 44).

ثانياً أنواع أسعار الصرف: سعر الصرف هو أداة تربط اقتصاد محلي باقتصادات أخرى ويظهر بأشكال مختلفة كقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية أو العكس، ومن أهم هذه الأشكال:

1. سعر الصرف الاسمي (Nominal Exchange Price): يشير إلى سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية من حيث العملة المحلية للبلد. وبعبارة بسيطة، يمثل سعر الصرف الاسمي مقدار العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويمكن أن يتأثر هذا المعدل بعوامل اقتصادية مختلفة مثل

العرض والطلب والسياسة النقدية والتضخم والظروف الاقتصادية العالمية. وعادة ما يتغير سعر الصرف الاسمي يوميًا في أسواق الصرف الأجنبي ويعمل كمقياس لقيمة عملة البلد مقابل العملات الأخرى (Miles & Scott, 2005: 498).

2. سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Price): يشير إلى سعر الصرف الاسمي المعدل وفقًا للفرق في مستويات الأسعار بين بلدين. بعبارة أخرى، يعكس سعر الصرف الحقيقي القوة الشرائية الحقيقية لعملة واحدة مقارنة بأخرى، مع مراعاة تغيرات الأسعار في كلا البلدين. لحساب سعر الصرف الحقيقي، تتم مقارنة سعر الصرف الاسمي بنسبة الأسعار أو مؤشرات الأسعار في البلدين. يشير هذا المعدل إلى كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بعملة مختلفة، مع الأخذ في الاعتبار فرق الأسعار في البلدين (عبدالقادر، 2011: 4).

3. سعر الصرف الفعلي الاسمي (Nominal Effective Exchange Price): يشير هذا المصطلح إلى مؤشر مرجح لأسعار الصرف الاسمية لبلد ما مقابل سلة من عملات البلدان التي تتعامل معها تجاريًا. يشير هذا المعدل إلى التغيرات في القوة التنافسية لبلد ما في التجارة الدولية ويُستخدم عمومًا لتقييم التأثيرات الكلية لتقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية لبلد ما. عند حساب سعر الصرف الاسمي للنشط، يتم حساب أسعار الصرف الاسمية مقابل العملات المختلفة لبلدان التجارة بناءً على أوزان محددة (تعتمد عادةً على حجم التجارة لكل بلد مع البلد المعني). يعد هذا المعدل أكثر فائدة لفحص الموقف العام لبلد ما في الأسواق العالمية وتأثيرات تقلبات أسعار الصرف على التجارة الدولية لذلك البلد. ببساطة، يشير سعر الصرف الاسمي للنشط إلى متوسط التغير في قيمة عملة بلد ما مقابل العملات المتداولة، ويمكن أن تؤثر تغييراته على القدرة التنافسية لصادرات البلد وتكاليف الواردات. (Mankio, 2013: 183).

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي (Real Effective Exchange Price): يعتبر مؤشرًا للقدرة الشرائية الحقيقية لبلد ما مقارنة بالعملات الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار، بالإضافة إلى أسعار الصرف الاسمية، الاختلافات في مستويات الأسعار (التضخم) بين البلدان. يشير هذا المعدل إلى القدرة التنافسية الحقيقية لبلد ما على المستوى الدولي، ويُستخدم عادةً لتقييم آثار تغيرات أسعار الصرف على التجارة الخارجية والاقتصاد في بلد ما. يتم حساب سعر الصرف الحقيقي الحالي عادةً باستخدام سلة من عملات البلدان التجارية الرئيسية لبلد ما وتعديل هذه المعدلات وفقًا لمؤشرات الأسعار المحلية والأجنبية. (دوحة، 2015: 11).

5. سعر الصرف المعدل (Adjusted Exchange Price): يشير إلى سعر الصرف الذي تم تعديله أو تعديله للتعويض عن تأثيرات العوامل الاقتصادية أو السياسية أو البنوية المختلفة على سعر الصرف الأصلي. قد يتم إجراء هذه التعديلات لتعكس بشكل أكثر دقة القوة الشرائية الحقيقية للعملة أو قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. في الواقع، يتم تعديل سعر الصرف المعدل عادةً لمراعاة عوامل مثل فروق التضخم بين البلدان، وتغيرات الأسعار، وسياسات الصرف الحكومية، أو عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على القوة الشرائية للعملة. يستخدم هذا السعر عادةً في التحليل الاقتصادي والتقييمات الدولية لإظهار التأثير الحقيقي لتغيرات سعر الصرف على اقتصاد الدولة والتجارة الخارجية. (عبدالقادر، 2011: 7).

6. سعر الصرف المتبادل (Cross Exchange Price): سعر الصرف بين عمليتين أجنبيتين يسمى سعر الصرف الذي يتم حسابه بشكل غير مباشر من خلال عملة ثالثة. بعبارة أخرى، سعر الصرف المتبادل هو سعر الصرف بين عمليتين غير قابلتين للتداول بشكل مباشر، ويتم استخدام عملة وسيطة (عادة الدولار الأمريكي) لحسابه. لحساب سعر الصرف المتبادل، يتم أولاً حساب أسعار صرف كل عملة مقابل العملة الوسيطة (مثل الدولار الأمريكي)، ثم يتم استخدام هذه الأسعار لحساب سعر الصرف المتبادل بين العمليتين المعنيتين. عادة ما يكون سعر الصرف المتبادل مهمًا جدًا للحسابات والتجارة الدولية التي يتم فيها تداول عملات مختلفة. (دوحة، 2015: 12).

ثالثاً تقلبات سعر الصرف: تقلبات أسعار الصرف هي تغيرات مستمرة في قيمة عملة ما مقارنة بأخرى، وتعتمد على عوامل اقتصادية وسياسية وسوقية عالمية مختلفة. وقد تحدث هذه التقلبات بسبب عوامل مثل التغيرات في السياسات النقدية، والتضخم، وأسعار الفائدة، والتطورات الاقتصادية، والأزمات السياسية، والتغيرات في أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى، فضلاً عن العرض والطلب على العملة في الأسواق الدولية. ويمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الدولية، والإنتاج المحلي، وأسعار السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، والقدرة الشرائية للمستهلكين. وخاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات والصادرات، يمكن أن تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل كبير على التضخم والقدرة التنافسية الدولية (هادي، 2022: 61). إن تقلبات أسعار الصرف قد يكون لها عواقب إيجابية وسلبية على اقتصاد أي دولة. فمن ناحية، قد يساعد انخفاض قيمة العملة (انخفاض سعر الصرف) في تعزيز الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للسلع المصنعة في أي دولة في الأسواق العالمية. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي هذه التقلبات إلى زيادة تكاليف الاستيراد وتؤدي إلى التضخم المحلي. وبالنسبة للدول التي تعتمد على استيراد السلع الأساسية، فقد يؤدي هذا إلى مشاكل اقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التقلبات الشديدة في أسعار الصرف إلى زيادة حالة عدم اليقين في الأسواق المالية وانخفاض الاستثمار الأجنبي. (Krugman & Obstfeld, 2009: 384).

رابعا العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف: يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمالية، ومن أهم العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف:

1. العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي: أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على تقلبات أسعار الصرف هو التغيرات في العرض والطلب على العملات في السوق. عندما يزداد الطلب على عملة معينة، تزداد قيمة تلك العملة والعكس صحيح. يمكن أن يتأثر هذا الطلب بعوامل مختلفة مثل التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية والسياسات الاقتصادية. (Krugman & Obstfeld, 2009: 417).
2. سعر الفائدة: تؤثر فروق أسعار الفائدة بين البلدان بشكل كبير على تقلبات أسعار الصرف. فعندما تكون أسعار الفائدة في دولة ما أعلى من أسعار الفائدة في دول أخرى، يصبح عدد أكبر من المستثمرين على استعداد لشراء عملة تلك الدولة، وهو ما قد يعزز من قوة تلك العملة. (Mishkin, 2015: 84).
3. التضخم: تمثل البلدان ذات معدلات التضخم المنخفضة إلى امتلاك عملات أقوى مقابل عملات البلدان الأخرى. يؤدي ارتفاع التضخم إلى تقليل القوة الشرائية للعملة، وبالتالي انخفاض قيمتها. لذلك، يمكن أن تتسبب الاختلافات في معدلات التضخم بين البلدان في تقلبات كبيرة في أسعار الصرف (Krugman, 2009: 417).
4. السياسات النقدية والمالية: إن السياسات النقدية التي تتبناها البنوك المركزية، مثل تغيير أسعار الفائدة أو برامج التحفيز الاقتصادي، قد تؤثر بشكل كبير على تقلبات أسعار الصرف. وقد تتسبب هذه السياسات في حدوث تقلبات حادة في سوق الصرف الأجنبي، وخاصة أثناء الأزمات الاقتصادية أو في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي (Blanchard, 2017: 61).
5. توقعات السوق: إن توقعات السوق وتوقعاته بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية والتطورات السياسية قد تؤدي إلى تقلبات أسعار الصرف. فإذا تنبأت السوق لسبب ما بأن عملة ما سوف تزداد قوة أو تضعف، فإن هذه التوقعات قد تتسبب في تقلبات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في أسعار الصرف (Mankiw, 2014: 152).

Mankiw

خامسا القطاع التجاري: القطاع التجاري يشير إلى مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات على المستويين المحلي والدولي، ويلعب دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية. التجارة الداخلية تعني تبادل السلع والخدمات داخل حدود الدولة، بينما التجارة الخارجية تشمل تبادل السلع والخدمات بين دول مختلفة. يساهم هذا القطاع في ربط المنتجين بالمستهلكين، مما يخلق فرص عمل جديدة ويسهم في النمو الاقتصادي للدول. كما أن التجارة الخارجية تتيح الاستفادة من المزايا النسبية وتوفير السلع التي يصعب إنتاجها محليًا. في النهاية، يعزز القطاع التجاري الوضع الاقتصادي ويساهم في تحقيق التوازن التجاري وتعزيز العلاقات الدولية (O'Connell & Ghani, 2009: 37).

O'Connell & Ghani

سادسا التجارة الداخلية: هي عملية تبادل السلع والخدمات داخل حدود دولة ما، والتي تتم بين المنتجين والموزعين والمستهلكين في نفس الدولة. ويقتصر هذا النوع من التجارة على الأسواق المحلية لدولة ما، مقارنة بالتجارة الدولية التي تتضمن تبادل السلع والخدمات بين دول مختلفة. وتعتبر التجارة الداخلية مهمة جدًا للنمو الاقتصادي لأي دولة، لأنها تزيد من الإنتاج والعمالة وتعزز المنافسة في السوق.

تشمل التجارة الداخلية أنشطة مثل شراء وبيع السلع الاستهلاكية والإنتاج الصناعي والخدمات المالية والتجارية وتوزيع المنتجات في الأسواق المختلفة. تتم هذه التجارة وفقًا لاحتياجات المستهلكين المحليين والإنتاج المحلي للبلاد وتلعب دورًا مهمًا في توفير السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد والصناعات المختلفة. ومن مزايا التجارة الداخلية أنها تقلل التكاليف وتخلق قيمة مضافة في الاقتصاد المحلي دون الحاجة إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية وتوفر الموارد من داخل البلاد (Samuelson & Nordhaus, 2010: 92).

Samuelson & Nordhaus تعزز دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية يتطلب خططًا اقتصادية شاملة لتنويع مصادر الإيرادات، مع التركيز على تنمية القطاع الزراعي عبر معالجة تحديات الطاقة وشح المياه، وتنظيم الاستيراد العشوائي، وتقديم قروض ميسرة. يُعد ذلك ضروريًا لتلبية الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الزراعية والصناعية. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن تحقيق تقدم من خلال شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص للاستفادة من خبراته وموارده. هذه الجهود تساهم بشكل مباشر في تنشيط التجارة الداخلية، حيث توفر منتجات محلية بجودة عالية وأسعار تنافسية، ما يعزز الاكتفاء الذاتي وينشط الأسواق المحلية (حسين & عبدالرهره, 2023: 56).

سابعا التجارة الخارجية: التجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات بين الدول. يمكن أن يشمل هذا النوع من التجارة الصادرات (بيع السلع والخدمات من دولة إلى أخرى) والواردات (شراء السلع والخدمات من دول أخرى إلى بلدك). تعد التجارة الخارجية ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي وتسمح للدول ببيع السلع والخدمات التي تتخصص فيها إلى دول أخرى والاستفادة من السلع والخدمات التي لا تتخصص فيها.

التجارة الخارجية مهمة جدًا للنمو الاقتصادي للدول، لأنها يمكن أن تعمل على تنويع الأسواق وزيادة المنافسة والوصول إلى التقنيات الجديدة وتحسين مستويات المعيشة في مختلف البلدان. يتأثر هذا النوع من التجارة بعوامل مختلفة مثل السياسات التجارية وأسعار الصرف واتفاقيات التجارة الدولية والوضع الاقتصادي العالمي. تستخدم

الدول المتقدمة على وجه الخصوص التجارة الخارجية للوصول إلى الأسواق العالمية واستغلال اقتصاديات الحجم وخفض تكاليف الإنتاج (Krugman, 2010:208).
& Obstfeld

تعمل التجارة الخارجية بشكل عام على زيادة تنوع السلع والخدمات في الأسواق المحلية، وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة القدرة التنافسية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الحصول على الموارد الطبيعية، والتقنيات الجديدة، والأسواق الجديدة من خلال التجارة الخارجية. يرتبط هذا النوع من التجارة بعوامل اقتصادية مختلفة، مثل سياسات التجارة، وأسعار الصرف، والظروف الاقتصادية العالمية (Mankiw, 2014:173).

الدراسات السابقة:

1. تذكر بان خليل ابراهيم ومناهل مصطفى عبد الحميد (2024) في بحثها المعنون العلاقة بين اسعار الصرف ومرونة الطلب السعري لبعض السلع الوسيطة المستوردة في العراق للفترة 2010-2021 ان هذا البحث يدرس العلاقة بين سعر الصرف في العراق واستيراد السلع الوسيطة بين عامي 2010 و2021 وان مشاكل الانتاج المحلي واختلال التوازن في الناتج المحلي الاجمالي ادت الى عدم المساواة في الميزان التجاري غير النفطي في الحساب الجاري وتحلل البحث مفهوم اسعار الصرف ومرونة الاسعار والعلاقة بين هذه المتغيرات كما تم حساب معاملات مرونة الاسعار لثلاث سلع وسيطة مستوردة وهي الاسمنت العادي والاسمنت المقاوم ووقود الديزل والهدف الرئيسي من البحث هو اظهار اثر اسعار الصرف على الطلب المحلي على هذه السلع وكيف يؤثر ذلك على الاسعار في السوق المحلية.
2. اهتم البحث صباح عبدالرسول الغيم (2024) تأثير تقلبات في سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي خلال الفترة (2000-2020)، حيث أُجري تحليل وصفي لهيكل الصادرات والواردات. أظهرت النتائج أن الاعتقاد الكبير على الصادرات النفطية جعل تأثير سعر الصرف محدوداً على حركة الصادرات. وأوصى الباحث بضرورة اعتماد سعر صرف يعكس قوى العرض والطلب بشكل الحقيقي، وتنوع الصادرات لتقليل الاعتماد على النفط، مما يدعم تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية.
3. وتقول فائق سعيد حميد (2024) في بحثها المعنون تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف وعواقبه على الاستثمار المحلي في العراق للفترة (2004-2022) أن هذا البحث يدرس أثر تغيرات سعر الصرف على الاستثمار المحلي في العراق للفترة (2004-2022)، وتبين النتائج أن العلاقة بين الاثنين تتأثر بالظروف الاقتصادية العالمية وخاصة أسعار النفط والطلب على سعر الصرف، فانخفاض سعر الصرف عادة ما يفيد قطاع التصدير ويساعد الاستثمار في هذا القطاع، في حين أن ارتفاع سعر الصرف يمكن أن يضر بالاستثمارات المعتمدة على الاستيراد، كما تؤثر تقلبات السياسة والأمنية على ثقة المستثمرين، ولتحسين الوضع يجب على السلطات وضع سياسات مالية وتقديرية مناسبة لدعم الاستثمار المحلي واستقرار سعر الصرف وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام.
4. يذكر عدي طائس إبراهيم (2023) في بحثه المعنون "أثر تقلبات سعر الصرف على حصة الفرد من التجارة الخارجية في العراق (2004-2022)" أن هذا البحث يدرس أثر سعر الصرف على حصة الفرد من التجارة الخارجية في العراق ويستخدم معادلة الصادرات والواردات لكل عدد من السكان ويعتبر سعر الصرف المتغير المستقل وحصة الفرد من التجارة الخارجية المتغير التابع وباستخدام نموذج ماركوف وبرنامج EViews 12 تم التحقق من أنه في النظام الأول (وقت الازدهار) فإن زيادة سعر الصرف بنسبة 1٪ تضيف 0.87٪ إلى حصة الفرد من التجارة الخارجية. كما أنه في النظام الثاني (وقت الركود) فإن زيادة سعر الصرف بنسبة 1٪ تسبب انخفاضاً بنسبة 3.4٪ في حصة الفرد من التجارة الخارجية. توصي هذه الدراسة بأن تكون السياسات النقدية بحيث يتم الحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية لأن سعر الصرف يعكس نقاط القوة الاقتصادية للبلاد.
5. وبين ماهر ماجد صبحي (2023) في رسالته عن تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي في الفترة (2004-2020) أن هذا البحث قد درس تأثير تقلبات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري العراقي في السنوات (2004-2020). ومن خلال تحليل سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي وحالة الميزان التجاري باستخدام نموذج ARDL يتبين أن تقلبات سعر صرف الدولار لا تؤثر على حجم الصادرات النفطية، لأن سعر وكية النفط يتم تحديدها عالمياً. في المقابل، تؤثر تغيرات سعر الصرف على الواردات غير الضرورية. كما تبين النتائج أن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية، في حين يلاحظ تأثير كبير بين سعر الصرف والواردات. كما يشير هذا البحث إلى قضية الاعتماد على الصادرات النفطية وعدم وجود تنوع في الصادرات.
6. لي وآخرون (2022) في دراستهم بعنوان تقلبات أسعار الصرف وواردات المدخلات الوسيطة: تظهر الأدلة من الشركات الصينية أن تقلبات أسعار الصرف لها تأثير سلبي على التجارة الدولية. تدرس هذه الورقة آثار تقلبات أسعار الصرف على واردات المدخلات الوسيطة وتقيم كيف تتشكل التأثيرات من خلال سلسلة من خصائص الشركة. باستخدام مجموعة بيانات شاملة للشركات الصينية المستوردة من عام 2000 إلى عام 2006، يُظهر تحليلنا التجريبي أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر سلباً على واردات المدخلات الوسيطة بهامش واسع وضيق. وعلاوة على ذلك، نجد أن هذا التأثير السلبي أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات ذات الضعف المالي الأعلى.

7. يذكر يوشي يوشيدا وآخرون (2022) في دراستهم بعنوان "انتقال سعر الصرف إلى الأسعار اليابانية: أسعار الواردات وأسعار المنتجين ومؤشر أسعار المستهلك الأساسي" أنه بالنظر إلى هدف التضخم البالغ 2٪ الذي حددته اليابان في عام 2013، فإننا نفحص العتبات في عملية تمرير تقلبات سعر الصرف إلى مؤشر أسعار المستهلك الأساسي. يُظهر تحليل الانحدار التلقائي لمتجه المعلمات المتغيرة بمرور الوقت أنه بشكل عام، زاد انتقال سعر الصرف، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية. ومن بين عمليات المرور التي تحدث في كل مرحلة من مراحل أسعار الواردات وأسعار المنتجين المحليين وأسعار المستهلك، نجد أن الحلقة الأضعف هي بين أسعار الواردات وأسعار المنتجين المحليين. ومع ذلك، فإن التأثير على التأثير داخل الصناعة ليس ضئيلاً. يمنع التأثير الجانبي الصغير على الصناعات الأخرى في مرحلة أسعار المنتجين أسعار المستهلك من الارتفاع بعد خفض قيمة العملة.

8. تلاشي وروديجيز (2019) في دراستهم بعنوان الطلب على الواردات من السلع الوسيطة في المكسيك: 1993-2018 تدرس هذه الدراسة واردات السلع الوسيطة (MIG) في المكسيك، والتي تمثل 80 في المائة من إجمالي الواردات. الهدف الأولي هو تقدير نموذج تصحيح خطأ المتجه (VEC) للمتغيرات MIG والصادرات والطلب المحلي وسعر الصرف الحقيقي، ولكن بسبب مشاكل الذاتية، فإن هذا غير ممكن بشكل مباشر. يتم إنشاء متغيرات آلية، ولكن مشاكل التعدد الخطي تحد أيضاً من هذا النهج. أخيراً، تم تطوير نموذجين منفصلين لتصحيح خطأ المتجه لفحص العلاقة بين MIG والصادرات والطلب المحلي. تظهر النتائج أنه من الصعب زيادة المحتوى المحلي للصادرات، ولكن هناك قدرة أكبر على الإنتاج للطلب المحلي.

الدراسات السابقة التي تم استعراضها تناولت تأثير تقلبات سعر الصرف على مختلف الجوانب الاقتصادية، مثل الميزان التجاري، الاستثمار المحلي، حصة الفرد من التجارة الخارجية، وواردات السلع الوسيطة. على سبيل المثال، أظهرت دراسة بان خليل إبراهيم ومناهل مصطفى عبد الحميد (2024) أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل كبير على الطلب المحلي للسلع الوسيطة المستوردة في العراق، بينما ركزت دراسة صباح عبدالرسول التميم (2024) على تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري وأوصت بضرورة تنوع الصادرات لتقليل الاعتماد على النفط. من جهة أخرى، بحث فائق سعيد حميد (2024) في أثر تغيرات سعر الصرف على الاستثمار المحلي، مؤكدة على أهمية استقرار سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما أشارت دراسة عدي طائس إبراهيم (2023) إلى أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل متفاوت على حصة الفرد من التجارة الخارجية في أوقات الازدهار والركود. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسات الدولية مثل دراسة لي وآخرون (2022) ويوشي يوشيدا وآخرون (2022) أن تقلبات سعر الصرف لها تأثيرات سلبية على واردات المدخلات الوسيطة وعلى انتقال الأسعار في الاقتصاد. على الرغم من هذه المساهمات القيمة، فإن هذه الدراسات ركزت بشكل رئيسي على الجوانب الكلية لتأثير سعر الصرف، مع تركيز محدود على التفاعلات بين سعر الصرف وسلاسل القيمة المحلية والإقليمية. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل أعمق لكيفية تأثير تقلبات سعر الصرف على سلاسل القيمة المحلية في العراق. هذا التحليل سيساهم في تقديم رؤى جديدة حول كيفية تعظيم الفوائد الاقتصادية من خلال سياسات سعر الصرف المدروسة، مما يعزز القدرة التنافسية للقطاعات المحلية ويقلل من الاعتماد على الواردات.

المبحث الثاني المنهجية:

لتحليل تأثير سعر الصرف على القطاع التجاري في العراق خلال الفترة 2013-2023، تم استخدام نموذج المعادلات المتزامنة. يعد تقدير نظام المعادلات المتزامنة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ثلاثية المراحل (SLS3) مفيداً للغاية نظراً لقدرته على تصحيح مشاكل العلاقة الخطية المتداخلة في أنظمة المعادلات المتزامنة. تستخدم هذه الطريقة في الحالات التي يوجد فيها أكثر من معادلة واحدة في النظام وقد تعتمد المتغيرات المستقلة في المعادلات المختلفة على بعضها البعض. في هذه الدراسة، تم إدخال المتغيرات الرئيسية بما في ذلك الصادرات والواردات وسعر الصرف والمصروفات والإيرادات في النموذج كمتغيرات توضيحية وتابعة. يتم استخراج بيانات هذه المتغيرات من مصادر عراقية رسمية، مثل البنك المركزي والمنظمات الإحصائية. يتم استخدام برنامج EViews12 كأداة تحليل لإجراء اختبارات الموثوقية وتحديد التأخر الأمثل و تقدير نظام المعادلات المتزامنة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ثلاثية المراحل (SLS3).

أولاً المتغيرات البحث:

إن أحد الأجزاء الأساسية لأي منهجية بحثية هو التعريف الدقيق وتحديد قيم المتغيرات. وفي هذه الدراسة، ويهدف دراسة تأثير سعر الصرف على قطاع التجاري في العراق خلال الأعوام 2013 إلى 2023، تم تحديد متغيرات رئيسية بما في ذلك الصادرات والواردات وسعر الصرف والمصروفات والإيرادات كمتغيرات رئيسية للتحليل. ولا تعكس هذه المتغيرات الوضع الاقتصادي للعراق خلال الفترة قيد الدراسة فحسب، بل تلعب أيضاً دوراً حاسماً في تقييم العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الداخلية والخارجية. ويتم تقديم البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث في الجدول أدناه، مقسمة حسب السنة. وتشمل هذه البيانات متغير سعر الصرف (قيمة الدينار العراقي بالنسبة للدولار)، وكمية الصادرات والواردات (بالمليون دولار)، وكمية المصروفات والإيرادات (بالمليار دينار) و سعر النفط العراقي (دولار أمريكي للبرميل).

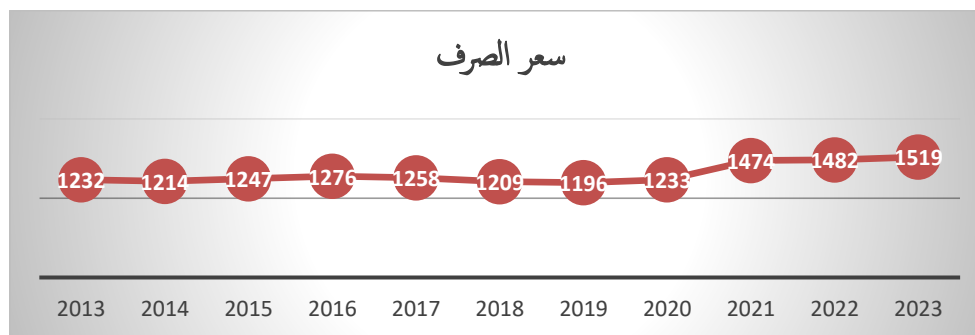
الجدول (1) المتغيرات البحث

السنة	سعر الصرف	الصادرات	الواردات	المصروفات	الإيرادات	سعر النفط العراقي (دولار أمريكي للبرميل)
2013	1232	90587	63320	962	17537	105
2014	1214	85370	58602	912	16928	98
2015	1247	51338	47467	1005	11204	52
2016	1276	41298	34208	751	11883	43
2017	1258	57559	38066	1073	12283	54
2018	1209	86360	46416	996	16581	71
2019	1196	80211	57581	1894	19656	64
2020	1233	46863	48293	964	11545	41
2021	1474	73084	40849	1250	14050	70
2022	1482	118045	55194	1357	14624	100
2023	1519	99147	65826	1308	13568	85

المصدر: إحصائيات البنك المركزي العراق السنة 2013 إلى 2023

ثانياً سعر الصرف: وكما يتضح من الجدول (1) و الشكل (1) فقد شهد سعر الصرف في العراق تقلبات ملحوظة خلال الفترة من 2013 إلى 2023. في عام 2013، بلغ سعر الصرف 1232 دينار/دولار، ثم انخفض قليلاً في 2014 إلى 1214 دينار/دولار بسبب تحسن نسبي في الوضع الاقتصادي. ومع ذلك، عاد سعر الصرف للارتفاع في 2015 إلى 1247 دينار/دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وعدم الاستقرار السياسي. في 2016، ارتفع سعر الصرف إلى 1276 دينار/دولار بسبب استقرار انخفاض أسعار النفط، لكنه انخفض تدريجياً في 2017 و 2018 إلى 1209 و 1258 دينار/دولار على التوالي، مما يعكس تحسناً نسبياً في الوضع الاقتصادي أو تدخلات البنك المركزي. في 2019، انخفض سعر الصرف إلى 1196 دينار/دولار، لكنه عاد للارتفاع في 2020 إلى 1233 دينار/دولار بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي. شهد عام 2021 ارتفاعاً حاداً في سعر الصرف إلى 1474 دينار/دولار نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وزيادة الطلب على الدولار. استمر هذا الاتجاه في 2022 و 2023، حيث وصل سعر الصرف إلى 1482 و 1519 دينار/دولار على التوالي، بسبب استمرار الضغوط الاقتصادية والسياسية. لتحقيق استقرار قيمة الدينار العراقي، يمكن اتخاذ عدة إجراءات تشمل التدخل في سوق الصرف من خلال بيع الدولار في السوق المحلية لتقليل الطلب على العملات الأجنبية ودعم قيمة الدينار، بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد بتقليل الاعتماد على النفط وتنمية قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما يُعد تعزيز الاحتياطيات الأجنبية أمراً ضرورياً لضمان قدرة البنك المركزي على التدخل في السوق عند الحاجة. إلى جانب ذلك، يجب تطبيق سياسات مالية وقيدية فعالة تشمل السيطرة على التضخم، وخفض العجز في الميزانية، وضمان استقرار الأسعار المحلية.

الشكل (1) سعر الصرف

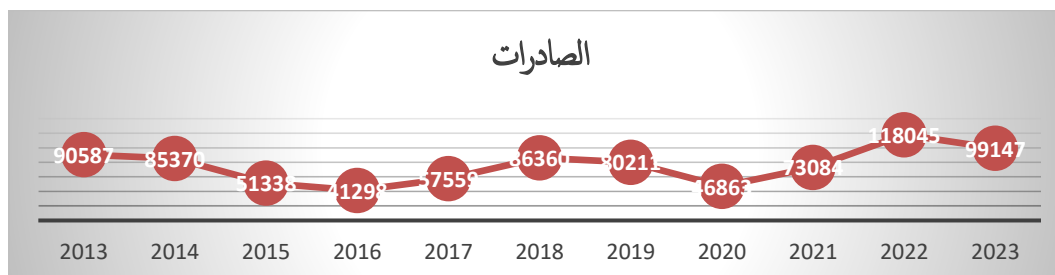


المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثالثاً الصادرات: وبجسب الجدول (1) و الشكل (2) فقد شهدت الصادرات العراقية تقلبات كبيرة خلال الفترة من 2013 إلى 2023. في عام 2013، بلغت الصادرات 90,587 مليون دولار، ثم انخفضت إلى 85,370 مليون دولار في 2014 بسبب بداية انخفاض أسعار النفط العالمية. في 2015 و 2016، تراجعت الصادرات بشكل حاد إلى 51,338 و 41,298 مليون دولار على التوالي، نتيجة استقرار انهيار أسعار النفط والتحديات الأمنية التي واجهها العراق، بما في ذلك صعود تنظيم داعش. بدأ التعافي في 2017، حيث ارتفعت الصادرات إلى 57,559 مليون دولار، ووصلت إلى 86,360 مليون دولار في 2018 بفضل تحسن أسعار النفط واستعادة

السيطرة على المناطق النفطية. في 2019، انخفضت الصادرات إلى 80,211 مليون دولار، ثم تراجعت بشكل كبير في 2020 إلى 46,863 مليون دولار بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الطلب العالمي على النفط. شهدت الصادرات انتعاشاً في 2021، حيث ارتفعت إلى 73,084 مليون دولار، ووصلت إلى ذروتها في 2022 عند 118,045 مليون دولار نتيجة تعافي أسعار النفط وزيادة الإنتاج. في 2023، انخفضت الصادرات إلى 99,147 مليون دولار بسبب تراجع أسعار النفط العالمية. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعل أي تغيير في أسعار النفط العالمية يؤثر بشكل مباشر على حجم الصادرات. فعندما ترتفع أسعار النفط، تزداد الإيرادات النفطية للعراق، مما يعزز قدرته على التصدير ويدعم موازنته العامة. على الجانب الآخر، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات، مما يؤثر سلباً على حجم الصادرات ويضعف الاقتصاد الوطني. لذلك، يُعد تقلب أسعار النفط العالمية أحد العوامل الرئيسية التي تحدد أداء الصادرات العراقية.

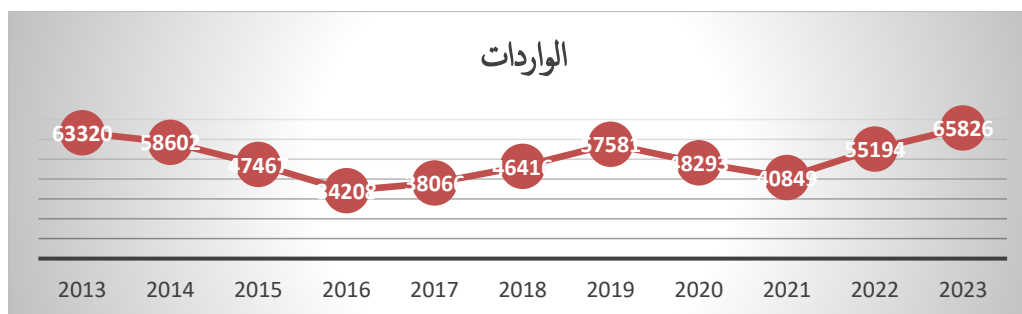
الشكل (2) الصادرات



المصدر: من عمل الباحث بإعتماد على بيانات الجبول (1)

رابعاً الواردات: وفقاً للجدول (1) و الشكل (3)، شهدت الواردات العراقية تقلبات كبيرة خلال الفترة من 2013 إلى 2023. في عام 2013، بلغت الواردات 63,320 مليون دولار، ثم انخفضت إلى 58,602 مليون دولار في 2014 بسبب بداية انخفاض أسعار النفط العالمية، مما أثر على الإيرادات النفطية للعراق. في 2015 و 2016، تراجعت الواردات بشكل حاد إلى 47,467 و 34,208 مليون دولار على التوالي، نتيجة استقرار انهيار أسعار النفط والتحديات الأمنية التي واجهها العراق، بما في ذلك صعود تنظيم داعش. بدأ التعافي في 2017، حيث ارتفعت الواردات إلى 38,066 مليون دولار، ووصلت إلى 46,416 مليون دولار في 2018 بفضل تحسن أسعار النفط واستعادة السيطرة على المناطق النفطية. في 2019، ارتفعت الواردات إلى 57,581 مليون دولار، ثم انخفضت إلى 48,293 مليون دولار في 2020 بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الطلب العالمي واضطراب سلاسل التوريد. في 2021، انخفضت الواردات إلى 40,849 مليون دولار، ثم ارتفعت إلى 55,194 مليون دولار في 2022 نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة الإيرادات النفطية. في 2023، ارتفعت الواردات إلى 65,826 مليون دولار بسبب زيادة الطلب على السلع المستوردة وتحسن القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

الشكل (3) الواردات

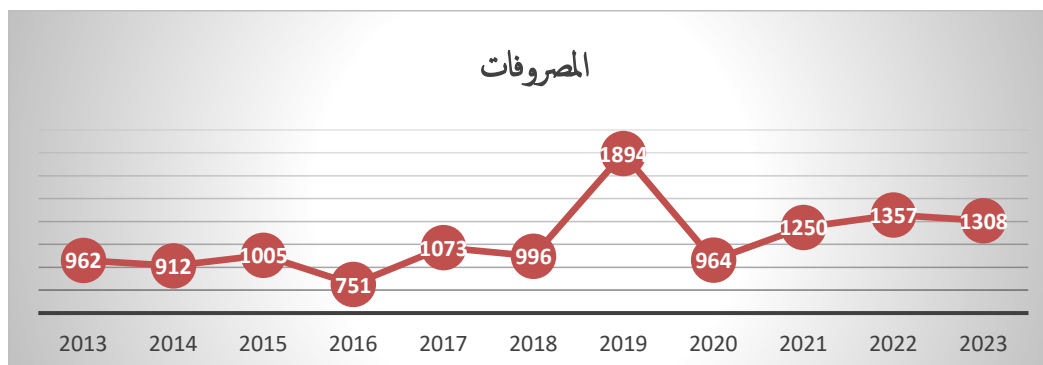


المصدر: من عمل الباحث بإعتماد على بيانات الجبول (1)

خامساً المصروفات: وفقاً للجدول (1) و الشكل (4)، شهدت المصروفات العامة في العراق تقلبات كبيرة خلال الفترة من 2013 إلى 2023. في عام 2013، بلغت المصروفات العامة 962 مليار دينار، ثم انخفضت إلى 912 مليار دينار في 2014 بسبب بداية انخفاض أسعار النفط العالمية، مما أثر على الإيرادات النفطية للعراق. في 2015، ارتفعت المصروفات إلى 1005 مليار دينار، لكنها انخفضت بشكل حاد في 2016 إلى 751 مليار دينار نتيجة استقرار انهيار أسعار النفط والتحديات الأمنية التي واجهها العراق، بما في ذلك صعود تنظيم داعش. في 2017، ارتفعت المصروفات إلى 1073 مليار دينار، ثم انخفضت قليلاً في 2018 إلى 996 مليار دينار بفضل تحسن أسعار النفط واستعادة السيطرة على المناطق النفطية. في 2019، شهدت المصروفات ارتفاعاً كبيراً إلى 1894 مليار دينار بسبب زيادة الإنفاق على إعادة الإعمار، لكنها انخفضت إلى 964 مليار دينار في 2020 نتيجة تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الإيرادات النفطية. في 2021، ارتفعت المصروفات إلى 1250 مليار دينار،

ووصلت إلى 1357 مليار دينار في 2022 بسبب تعافي أسعار النفط. في 2023، انخفضت المصروفات إلى 1308 مليار دينار نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية وزيادة الضغوط الاقتصادية.

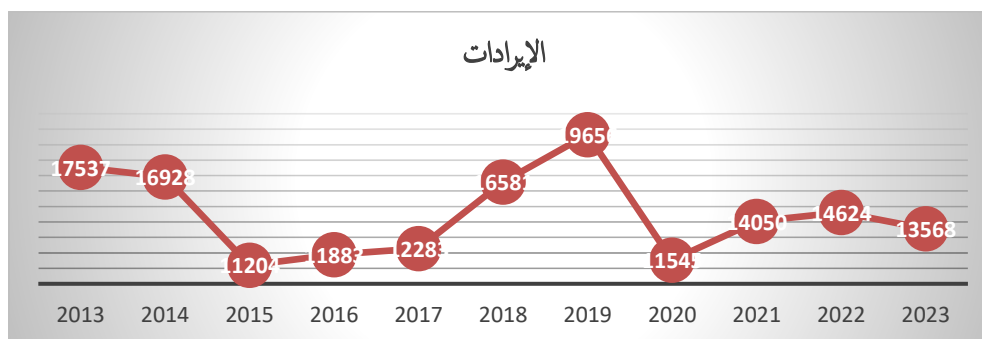
الشكل (4) المصروفات



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجول (1)

سادسا الإيرادات: وفقاً للجدول (1) و الشكل (5) شهدت الإيرادات العامة في العراق تقلبات كبيرة خلال الفترة من 2013 إلى 2023. في عام 2013، بلغت الإيرادات العامة 17,537 مليار دينار، ثم انخفضت إلى 16,928 مليار دينار في 2014 بسبب بداية انخفاض أسعار النفط العالمية. في 2015، تراجعت الإيرادات بشكل حاد إلى 11,204 مليار دينار نتيجة استقرار انبهار أسعار النفط والتحديات الأمنية التي واجهها العراق، بما في ذلك صعود تنظيم داعش. في 2016، ارتفعت الإيرادات قليلاً إلى 11,883 مليار دينار، ثم استمرت في التعافي إلى 12,283 مليار دينار في 2017 ووصلت إلى 16,581 مليار دينار في 2018 بفضل تحسن أسعار النفط واستعادة السيطرة على المناطق النفطية. في 2019، شهدت الإيرادات ارتفاعاً كبيراً إلى 19,656 مليار دينار بسبب زيادة إنتاج النفط وتحسن أسعاره، لكنها انخفضت إلى 11,545 مليار دينار في 2020 نتيجة تأثيرات جائحة كوفيد-19 على أسعار النفط. في 2021، ارتفعت الإيرادات إلى 14,050 مليار دينار، ووصلت إلى 14,624 مليار دينار في 2022 بسبب تعافي أسعار النفط العالمية. في 2023، انخفضت الإيرادات إلى 13,568 مليار دينار نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية وزيادة الضغوط الاقتصادية.

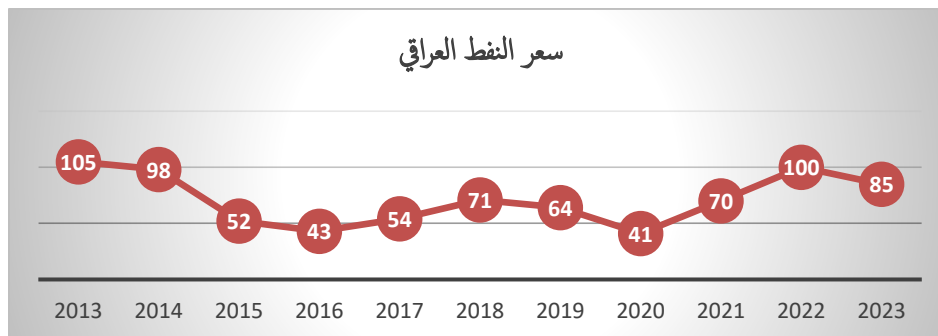
الشكل (5) الإيرادات



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجول (1)

سابعا سعر النفط: في الأعوام 2013-2014، كانت أسعار النفط مرتفعة نسبياً بسبب قوة الطلب العالمي والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. خلال عامي 2015 و 2016، انخفضت أسعار النفط بشكل حاد بسبب زيادة العرض من المنتجين الرئيسيين مثل أوبك والولايات المتحدة وانخفاض الطلب العالمي. من عام 2017 إلى 2019، شهدت الأسعار بعض التحسن، لكنها كانت متقلبة بسبب تغيرات في سياسات أوبك والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. في عام 2020، تسببت جائحة كوفيد-19 في انخفاض حاد في الطلب العالمي وهبوط أسعار النفط. خلال عامي 2021 و 2022، تحسنت الأسعار مع تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب، بالإضافة إلى تأثير التوترات الجيوسياسية مثل الحرب في أوكرانيا. في عام 2023، انخفضت الأسعار قليلاً لكنها بقيت عند مستويات مرتفعة نسبياً.

الشكل (6) سعر النفط العراقي



المصدر: من عمل الباحث بلاءتاد على بيانات الجول (1)

المبحث الرابع تحليل النتائج

تحليل اثر سعر الصرف على مؤشرات القطاع التجاري في العراق للفترة 2013-2023 يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل النتائج المعيارية التي تم التوصل إليها لتحديد أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات القطاع التجاري في العراق من خلال نموذج المعادلات المتزامنة، لكتابة نموذج مختلط، نحتاج إلى استخدام معادلات متزامنة حيث يؤثر سعر الصرف على الصادرات والواردات والتكاليف والإيرادات، ومن ناحية أخرى تؤثر الصادرات والواردات على الإيرادات والتكاليف. يمكن كتابة هذا النوع من النماذج في نظام من المعادلات المتزامنة على النحو التالي:

$$(1) EX_t = \alpha_1 + \beta_1 ER_t + \gamma_1 COST_t + \lambda_1 OIL_t + \varepsilon_1$$

$$(2) IMP_t = \alpha_2 + \beta_2 ER_t + \delta_2 REV_t + \lambda_2 COST_t + \varepsilon_2$$

$$(3) REV_t = \alpha_4 + \gamma_4 EX_t + \delta_4 ER_t + \lambda_4 COST_t + \varepsilon_4$$

$$(4) COST_t = \alpha_3 + \beta_3 ER_t + \gamma_3 REV_t + \lambda_3 OIL_t + \varepsilon_3$$

ER سعر الصرف، EX الصادرات، IMP الواردات، REV الإيرادات، COST المصروفات، OIL سعر النفط العراقي.

الإحصاءات الوصفية والاختبارات الإحصائية: تعتبر الإحصاءات الوصفية والاختبارات الإحصائية أدوات أساسية في تحليل البيانات لفهم خصائصها وتوزيعها والتحقق من صحتها. في هذا الجدول، تم تقديم مجموعة من الإحصاءات الوصفية ومتغيرات البحث، تشمل المتوسط، الوسيط، القيمة العظمى، القيمة الصغرى، والانحراف المعياري، بالإضافة إلى مقاييس الالتواء والتفرطح التي تساعد في فهم طبيعة توزيع البيانات. كما تم إجراء اختبارات normality مثل اختبار Jarque-Bera للتحقق من مدى توافق توزيع المتغيرات مع التوزيع الطبيعي. عدد المشاهدات لجميع المتغيرات هو 11، مما يعكس حجم العينة التي تم تحليلها. هذه الإحصاءات والاختبارات توفر رؤية شاملة لسلوك المتغيرات وتعد أساساً مهماً لاتخاذ القرارات الإحصائية والاقتصادية في التحليلات اللاحقة.

الجدول (2) نتائج الإحصاءات الوصفية والاختبارات الإحصائية

	REV	OIL	IMP	EX	COST	ER
Mean	14532.64	71.18182	50529.27	75442.00	1133.818	1303.636
Median	14050.00	70.00000	48293.00	80211.00	1005.000	1247.000
Maximum	19656.00	105.0000	65826.00	118045.0	1894.000	1519.000
Minimum	11204.00	41.00000	34208.00	41298.00	751.0000	1196.000
Std. Dev.	2801.208	23.03397	10396.97	23949.45	310.6322	123.2763
Skewness	0.426551	0.190160	0.060673	0.104016	1.313195	0.939128
Kurtosis	1.963862	1.655760	1.816671	2.057359	4.297742	2.072425
Jarque-Bera	0.825625	0.894495	0.648538	0.427098	3.933446	2.011275
Probability	0.661786	0.639386	0.723056	0.807713	0.139915	0.365811
Sum	159859.0	783.0000	555822.0	829862.0	12472.00	14340.00
Sum Sq. Dev.	78467653	5305.636	1.08E+09	5.74E+09	964923.6	151970.5
Observations	11	11	11	11	11	11

المصدر: من عمل الباحث بلاءتاد على مخرجات برنامج EViews12

تم إجراء اختبار Jarque-Bera للتحقق من طبيعة التوزيع الطبيعي للبيانات. قيم p-value لجميع المتغيرات أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن جميع المتغيرات تتبع توزيعاً طبيعياً. على سبيل المثال، قيمة p-value لـ ER هي 0.365811، ولـ EX هي 0.807713. بالإضافة إلى ذلك، يظهر الجدول أن عدد المشاهدات لجميع المتغيرات هو

11، مما يعكس حجم العينة المحدود. المجموع الكلي للقيم يظهر أن EX لديها أعلى مجموع (829862.0)، بينما OIL لديها أقل مجموع (783.0000). هذه الإحصاءات توفر رؤية شاملة حول طبيعة البيانات وتساعد في فهم سلوك المتغيرات المختلفة، مما يسهل اتخاذ القرارات الإحصائية والاقتصادية بناءً على هذه النتائج.

أولاً اختبار جذر الوحدة: يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتحقق من جذر الوحدة في النماذج الاقتصادية وبيانات السلاسل الزمنية. يعد هذا الاختبار مفيداً بشكل خاص للتحقق من ثبات البيانات. في نموذج المعادلات المتزامنة، يعد ثبات المتغيرات مهماً جداً، لأنه إذا لم تكن البيانات ثابتة، فقد تتأثر نتائج تقدير النماذج بشكل خطير. ويمثل الجدول (2) أدناه نتائج هذا الاختبار.

الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغير	PP(Fisher)		ADF(Fisher)		LLC		الحالة
	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	
ER	0.6472	0.1364	0.7369	0.1157	0.9047	0.3580	I(1)
	2.8515	0.0028	3.2764	0.0015	3.9047	0.0013	I(0)
EX	5.309	0.0000	6.1662	0.0000	8.1692	0.0000	I(0)
IMP	7.0702	0.0000	8.3009	0.0000	10.309066	0.0000	I(0)
COST	3.3691	0.0019	2.9807	0.0036	4.9512	0.0011	I(0)
REV	-3.6883	0.0016	-3.4264	0.0017	-5.4461	0.0000	I(0)
OIL	8.3532	0.0000	7.8622	0.0000	10.0689	0.0000	I(0)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

تُظهر نتائج اختبارات الجذر الوحدة (Unit Root Tests) أن متغير سعر الصرف (ER) في حالة عدم وجود ثابت (غير ثابت) غير مستقر $I(1)$ ، حيث تكون قيم الاحتمال (Prob) أكبر من 0.05 في اختبارات PP و ADF و LLC. ومع ذلك، عند إضافة ثابت، يصبح المتغير مستقرًا $I(0)$ ، حيث تكون قيم الاحتمال أقل من 0.05 في جميع الاختبارات. أما المتغيرات الأخرى (EX, IMP, COST, REV, OIL)، فهي مستقرة $I(0)$ في حالة وجود ثابت، حيث تكون قيم الاحتمال أقل من 0.05 في جميع الاختبارات. يُستنتج من ذلك أن إضافة ثابت له تأثير كبير على استقرار متغير سعر الصرف (ER)، في حين أن المتغيرات الأخرى مستقرة ويمكن استخدامها مباشرة في النمذجة دون الحاجة إلى تحويلات إضافية.

ثانياً المربعات الصغرى ثلاثية المراحل: تُعد طريقة المربعات الصغرى ثلاثية المراحل (SLS3) أداة تحليلية فعالة لتقدير نظام المعادلات المتزامنة، خاصة في الدراسات الاقتصادية التي تشمل تفاعلات معقدة بين المتغيرات. تعتمد هذه الطريقة على تصحيح مشكلات العلاقة الخطية المتداخلة (Multicollinearity) بين المعادلات، مما يعزز دقة التقدير ويضمن اتساق النتائج. في حالة القطاع التجاري العراقي، يُستخدم نظام المعادلات المتزامنة لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف كمؤشر رئيسي والمتغيرات التابعة، مثل حجم الصادرات، وحجم الواردات، ومستويات الأسعار المحلية، والقوة الشرائية. ونظراً للارتباط المتبادل بين هذه المتغيرات، توفر طريقة SLS3 إطاراً شاملاً لتحليل كيفية تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية. تتميز هذه الطريقة بأنها تأخذ بعين الاعتبار تأثير المتغيرات المستقلة في معادلة ما على المعادلات الأخرى داخل النظام. على سبيل المثال، قد يؤثر سعر الصرف على الصادرات، ولكن في الوقت نفسه، تؤثر الصادرات على الواردات أو مستويات الأسعار المحلية، مما يجعل SLS3 خياراً مناسباً لتحليل ديناميكية هذه العلاقات بشكل شامل ودقيق. في الفترة 2013-2023، شهد العراق العديد من التحديات الاقتصادية التي أثرت على التجارة الخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط، والتغيرات في السياسات النقدية، والصدمات الخارجية. يساعد استخدام هذه الطريقة في تقديم تقديرات دقيقة تساهم في فهم تأثير سعر الصرف على القطاع التجاري وتقديم توصيات مناسبة لصناع القرار لتحسين الاستقرار التجاري والاقتصادي.

الجدول (4) النتائج المربعات الصغرى ثلاثية المراحل (SLS3)

Three-Stage Least Squares					
النتائج	Prob	t-statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
هذا المعامل يدل على التأثير الثابت على الصادرات والذي يختلف بشكل معنوي عن الصفر.	0.0000	5.310335	14347.12	76188.03	C(1)
سعر الصرف له تأثير إيجابي على الصادرات، مما يعني أن زيادة سعر الصرف تؤدي إلى زيادة الصادرات	0.0024	2.169362	4.11072	8.91763	C(2)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

ثالثا تحليل معادلة تحديد تأثير السعر الصرف والمصرفات و سعر النفط على الصادرات $(EX_t = \alpha_1 + \beta_1 ER_t + \gamma_1 COST_t + \lambda_1 OIL_t + \varepsilon_1)$:

الجدول (5) تحليل معادلة تحديد تأثير السعر الصرف ومصر وفات علم الصادرات

Vol. 4, No. 3, Sep. 2025

Adjusted R-squared	0.757298	S.D. dependent var	30906.73
S.E. of regression	15226.13	Sum squared resid	1.62E+09
Durbin-Watson stat	1.938059		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

رابعاً تحليل معادلة تحديد تأثير السعر الصرف والإيرادات و المصروفات على الواردات ($IMP_t = \alpha_2 + \beta_2 ER_t + \delta_2 REV_t + \lambda_2 COST + \epsilon_2$):

تُظهر نتائج معادلة الانحدار $IMP = C(1) + C(5)*ER + C(7)REV + C(6)COST$ أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، حيث يبلغ معامل التحديد (R^2) 0.798517، مما يعني أن النموذج يفسر حوالي 79.85% من التباين في المتغير التابع (الواردات). معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) البالغ 0.741240 يؤكد ملاءمة النموذج وقوته التفسيرية دون وجود متغيرات زائدة بشكل كبير. الخطأ المعياري للانحدار (S.E. of regression) هو 9411.215، مما يعكس دقة التقديرات، في حين أن قيمة إحصائية دوربين-واتسون (Durbin-Watson stat) البالغة 1.877681 تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البواقي، مما يعزز من موثوقية النتائج. بشكل عام، النموذج يظهر جودة عالية في تحليل العلاقة بين الإيرادات و متغيرات سعر الصرف، والإيرادات، والتكاليف.

الجدول (6) تحليل معادلة تحديد تأثير السعر الصرف والإيرادات على الواردات

Equation: $IMP = C(1) + C(5)*ER + C(7)*REV + C(6)*COST$			
R-squared	0.798517	Mean dependent var	51207.10
Adjusted R-squared	0.741240	S.D. dependent var	14238.40
S.E. of regression	9411.215	Sum squared resid	6.20E+08
Durbin-Watson stat	1.877681		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

خامساً تحليل معادلة تحديد تأثير السعر الصرف و المصروفات و الصارات على الإيرادات ($REV_t = \alpha_4 + \gamma_4 EX + \delta_4 ERC_t + \lambda_4 COST + \epsilon_4$):

تُظهر نتائج معادلة الانحدار $REV = C(1) + C(8)*ER + C(10)COST + C(9)EX$ أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية جداً، حيث يبلغ معامل التحديد (R^2) 0.852885، مما يعني أن النموذج يفسر حوالي 85.29% من التباين في المتغير التابع (الإيرادات). معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) البالغ 0.810852 يؤكد قوة النموذج وملاءمته دون وجود متغيرات زائدة بشكل كبير. الخطأ المعياري للانحدار (S.E. of regression) هو 12366.87، مما يعكس دقة التقديرات، في حين أن قيمة إحصائية دوربين-واتسون (Durbin-Watson stat) البالغة 1.834862 تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البواقي، مما يعزز من موثوقية النتائج. بشكل عام، النموذج يظهر جودة عالية في تحليل العلاقة بين الإيرادات و متغيرات سعر الصرف، والتكاليف، والصادرات.

الجدول (7) تحليل معادلة تحديد تأثير السعر الصرف والإيرادات على المصروفات

Equation: $REV = C(1) + C(8)*ER + C(10)*COST + C(9)*EX$			
R-squared	0.852885	Mean dependent var	100743.3
Adjusted R-squared	0.810852	S.D. dependent var	28435.40
S.E. of regression	12366.87	Sum squared resid	1.07E+09
Durbin-Watson stat	1.834862		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

سادساً تحليل معادلة تحديد تأثير تأثير السعر الصرف و الإيرادات و سعر النفط على المصروفات ($COST_t = \alpha_3 + \beta_3 ER_t + \gamma_3 REV_t + \lambda_3 OIL_t + \epsilon_3$):

تُظهر نتائج معادلة الانحدار $COST = C(1) + C(13)*ER + C(12)REV + C(11)OIL$ أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية جداً، حيث يبلغ معامل التحديد (R^2) 0.972552، مما يعني أن النموذج يفسر حوالي 97.26% من التباين في المتغير التابع (التكاليف). معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) البالغ 0.964710 يؤكد قوة النموذج وملاءمته دون وجود متغيرات زائدة بشكل كبير. الخطأ المعياري للانحدار (S.E. of regression) هو 6369.417، مما يعكس دقة عالية في التقديرات، في حين أن قيمة إحصائية دوربين-واتسون (Durbin-Watson stat) البالغة 1.763589 تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البواقي، مما يعزز من موثوقية النتائج. بشكل عام، النموذج يظهر جودة استثنائية في تحليل العلاقة بين التكاليف و متغيرات سعر الصرف، والإيرادات، وأسعار النفط.

الجدول (8) تحليل معادلة تحديد تأثير الواردات و الصادرات على الإيرادات

Equation: $COST = C(1) + C(13)*ER + C(12)*REV + C(11)*OIL$			
R-squared	0.972552	Mean dependent var	98739.30

Adjusted R-squared	0.964710	S.D. dependent var	33905.83
S.E. of regression	6369.417	Sum squared resid	2.84E+08
Durbin-Watson stat	1.763589		

المصدر: من عمل الباحث بلاعتاد على مخرجات برنامج EViews12

سابعاً اختبار عدم ثبات تجانس التباين: يوضح نتائج اختبار ARCH إلى أن قيمة الاحتمالات المرتبطة بكل من F-statistic و Obs*R-squared (على التوالي 0.8769 و 0.8025) أعلى من مستوى الأهمية المعتاد (0.05)، مما يعني عدم وجود دليل إحصائي على وجود تغير شرطي (Heteroskedasticity) في البيانات. وبالتالي، يمكننا استنتاج أن تباين الأخطاء في النموذج متجانس (Homoskedasticity) ومستقل عن القيم السابقة، مما يعزز صحة الافتراضات الأساسية للنموذج المستخدم.

الجدول (9) اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.8769	Prob. F(1,16)	0.0453
Obs*R-squared	0.8025	Prob. Chi-Square	0.0384

المصدر: من عمل الباحث بلاعتاد على مخرجات برنامج EViews12

الاستنتاجات:

1. النتائج تُظهر أن ارتفاع سعر الصرف له تأثير إيجابي على الصادرات. هذا يتوافق تماماً مع النظرية الاقتصادية التي يجعل المنتجات المحلية أرخص بالعملة الأجنبية، مما يزيد من الطلب عليها في الأسواق الخارجية.
2. ارتفاع سعر الصرف له تأثير سلبي على الواردات، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف يزيد من تكاليف الواردات، مما يقلل من الطلب عليها.
3. ارتفاع سعر الصرف له تأثير سلبي على الإيرادات، مما يعكس أن انخفاض القوة الشرائية المحلية يمكن أن يؤثر سلباً على الإيرادات العام.
4. ارتفاع أسعار النفط له تأثير إيجابي على الصادرات، وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط.
5. المصروفات لها تأثير سلبي على الإيرادات، مما يعني أن زيادة المصروفات يمكن أن تؤدي إلى تقليص الإيرادات.
6. زيادة الصادرات تزيد من الإيرادات، خاصة ان الصادرات العراق تعتمد بشكل كبير على النفط.

التوصيات

1. يجب على العراق أن يولي اهتماماً خاصاً لتنويع محفظة صادراته. وللمحد من الاعتماد على المنتجات النفطية والآثار السلبية لتقلبات أسعار العملات على الصادرات، يمكن أن يكون تعزيز الصادرات غير النفطية حلاً جيداً. وهذا يجعل الدولة أكثر مقاومة للتغيرات العالمية وتقلبات أسعار النفط ويقلل من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف.
 2. دعم الصناعة الوطنية وزيادة الإنتاج المحلي للسلع الأساسية بهدف تقليل الحاجة للواردات التي تتأثر مباشرة بتقلبات سعر الصرف.
 3. توفير بيئة ملائمة للتجار المحليين وتطوير الأسواق والبنية التحتية المرتبطة بالنشاط التجاري.
 4. تنظيم الأسواق المحلية: تحسين آليات مراقبة الأسعار وضبط السوق للحد من التأثيرات السلبية لتقلبات سعر الصرف.
 5. نظراً لتأثير أسعار النفط الكبير على الاقتصاد العراقي، يجب إنشاء آليات لمراقبة أسعار النفط العالمية والاستعداد للتقلبات من خلال بناء احتياطي مالي واستراتيجية.
- يجب على صانعي السياسات إدارة سعر الصرف بعناية لتعزيز الصادرات غير النفطية والحد من الآثار السلبية لارتفاع سعر الصرف على الواردات والإيرادات. يمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات نقدية ومالية تدعم استقرار سعر الصرف.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- البنك المركزي العراقي، إدارة الإحصاء والتقارير. (2023-2023). النشرات السنوية.
- النجيم، صباح عبد الرسول عبد الرضا. (2024). تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للفترة من 2004 إلى 2022. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 3(2)، 31-1.
- الطائي، علي عمران حسين عمران. (2014). تحليل عوامل انتقال أثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نماذج السببية في بعض الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق للفترة (1990-2011). رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- حسين ، ابتسام علي ، و عبد الزهرة ، سهيلة. (2023). مستقبل السياسة المالية في ظل تنوع الاقتصادي: دراسة تحليلية للاقتصاد العراقي للفترة (2010-2020). مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 3(1)، 55-70.
- سلمي، دوحه. (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر). أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- عبد القادر، مراد. (2011). دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003). رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- عباسي فرد، محمد. (2020). تحليل تحول سعر الصرف وتأثيره على مؤشر أسعار سوق الأوراق المالية في إيران. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العدل، كلية الاقتصاد.
- فحري، نعمة مسري. (بدون تاريخ). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات. دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
- منصور، ياسر مراد علي. (2020). دور السياسة النقدية في ضبط الأساس النقدي واستقرار سعر الصرف في العراق. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- هادي، حنين سامي. (2022). أثر سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- وزارة التخطيط العراقية. (2013-2023). تقارير وإحصاءات سنوية.

English References:

- Ban Khaleel Ibraheem & Manahel Mustafa Abdul Hameed. (2024). The relationship between the exchange rate and the price elasticity of demand for some imported intermediate goods in Iraq for the period 2010-2021. Journal of Economics and Administrative Sciences, 30.(142)
- Blanchard, O. (2017). Macroeconomics (7th ed.). Pearson Education.
- Ibrahim, U. T. (2023). The impact of exchange rate fluctuations on the per capita share of foreign trade in Iraq for the period (2004-2022). Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 19(64, 2), 366-378.
- José Antonio Romero Tellaeche & Rodrigo Aliphath Rodríguez. (2019). Import demand for intermediate goods in Mexico: 1993-2018. Serie documentos de trabajo del Centro de Estudios Económicos, 2019-05. El Colegio de México, Centro de Estudios Económicos.
- Krugman, P., & Obstfeld, M. (2009). International Economics: Theory and Policy (8th ed.). Pearson Education.
- Li, Y., Miao, Z., & Tuuli, M. (2022). Exchange rate volatility and import of intermediate input: Evidence from Chinese firms. International Review of Economics & Finance, 82(3), 120-134.
- Mankiw, N. G. (2014). Principles of Economics (7th ed.). Cengage Learning.
- Mishkin, F. S. (2015). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (10th ed.). Pearson Education.
- Roubaud, D., & Arouri, M. (2018). Oil prices, exchange rates and stock markets under uncertainty and regime-switching. Finance Research Letters.
- Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). Economics (19th ed.). McGraw-Hill.
- Sobhi, Maher Majed. (2023). The impact of exchange rate fluctuations on the trade balance in Iraq for the period (2004-2020). IRAQI JOURNAL FOR ECONOMICS SCIENCES, 21.
- Yushi Yoshida, Yuri N. Sasaki, & Piotr Kansho Otsubo. (2022). Exchange rate pass-through to Japanese prices: Import prices, producer prices, and the core CPI. Journal of International Money and Finance, 123(2), 102599.